

اعلان

عودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم
الى عاصمة ملكه السعيد

عاد بيمين الله حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم الى عاصمة ملكه السعيد من
سفرته الميمونة الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم الاحد الواقع في ٣٠ / ١١ / ١٩٧٥ .

١٩٧٥/١٢/١

رئيس الوزراء

زير الرفاهي

هذه من الأعمال

المجلة الرسمية
للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الاثنين ٢٨ ذو القعدة سنة ١٣٩٥ هـ الموافق ١ كانون الاول سنة ١٩٧٥ م. العدد ٢٥٩٤

الفرس

صفحة		
٢٣٤٣	قانون مؤقت رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٥	قانون معدل لقانون العمل
٢٣٤٤	نظام رقم (١٠٣) لسنة ١٩٧٥	نظام القبول في المعاهد
٢٣٤٦	نظام رقم (١٠٤) لسنة ١٩٧٥	نظام رسوم الاعلانات على الطرق خارج حدود البلديات
٢٣٤٧	نظام رقم (١٠٥) لسنة ١٩٧٥	نظام معدل لرسم المنتجات الزراعية والحيوانية
٢٣٥٣	نظام رقم (١٠٦) لسنة ١٩٧٥	نظام معدل لنظام حلاوات المهن الهندسية المساعدة
٢٣٥٤	نظام رقم (١٠٧) لسنة ١٩٧٥	نظام مكافآت المناهج والكتب المدرسية
٢٣٥٨	نظام رقم (١٠٨) لسنة ١٩٧٥	النظام المالي للمتحف الشعبي للحلي والازياء الشعبية
٢٣٦٠	نظام رقم (١٠٩) لسنة ١٩٧٥	نظام معدل لنظام المتحف الشعبي للحلي والازياء الشعبية
٢٣٦١	نظام رقم (١١٠) لسنة ١٩٧٥	نظام معدل لنظام الهيئة التدريسية في الجامعة الاردنية
٢٣٦٢		الاتفاقيات
٢٣٦٦		اكاديمية الطيران الملكية الاردنية
٢٣٦٧		قرارات صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

مطبعة القرآن المسماة الأردنية

الى
شؤون المطبعة

نحس الحسين لله ملكنا الملكة لدرقية الهاتمة

بمقتضى الفقرة (١) للبادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/١١/٥

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون مؤقت رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٥

قانون معدل لقانون العمل

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون العمل لسنة ١٩٧٥) ويقرأ مع قانون العمل رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١١٥) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

ب- مع مراعاة ما ورد في المواد السابقة لا تسمع أية دعوى للمطالبة بأجور ساعات العمل الاضافي مهما كان مصدرها أو نشوعها أو بأية حقوق يرتبها هذا القانون بعد مرور سنة واحدة على نشوء سبب المطالبة بتلك الاجور أو الحقوق .

١٩٧٥/١١/٥

الحسين بن طلال

وزير التربية والتعليم دوقان المندلاوي	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	وزير الانشاء والتعمير صباحي امين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير التقنين علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشوبكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية سامي ايوب
وزير الداخلية ثروت الطهري	وزير الاشغال العامة محمود الحمد	وزير الدولة صادق الشرع	وزير الاوقاف والشؤون والمقتسمات الاسلامية عبد العزيز الحياط
وزير الصناعة والتجارة ووزير الزراعة والوكالة رجائي المشعر	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير الصحة طارق سعود القاضي	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء راكان عتاد الجلاوي

نحس الحسين لله ملكنا الملكة لدرقية الهاتمة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/١١/٢

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٠٣) لسنة ١٩٧٥

نظام القبول في المعاهد

صادر بمقتضى المادة ١١٧ من قانون التربية والتعليم رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام القبول في المعاهد لسنة ١٩٧٥) ويعمل به ابتداء من العام الدراسي ١٩٧٦/١٩٧٥ .

المادة ٢ - يكون للكلمات المبينة في أدناه المعاني المخصصة لها ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :

الوزارة	وزارة التربية والتعليم .
الوزير	وزير التربية والتعليم .
المعهد	كل مؤسسة تعليمية اشتملت على تعليم أي نوع من أنواع المواد التعليمية والمهارات بعد المرحلة الثانوية بحيث تقل مدة الدراسة فيها عن أربع سنوات .

المادة ٣ - يشترط فيمن يقبل بأحد المعاهد التالية ما يلي :-

أ - معاهد المعلمين الأكاديمية :

- ١ - أن يكون حائزاً على شهادة الدراسة الثانوية العامة الأكاديمية أو ما يعادلها مع مراعاة التخصص في الفرع الأدبي أو العلمي . وأن لا يقل معدله فيها عن ٥٠٪ .
- ٢ - أن يكون ناجحاً في معدل مباحث العلوم / الفرع العلمي للمتبحرين بالقسم العلمي .
- ٣ - أن يكون الراغب في الالتحاق بأحد أقسام التربية الرياضية أو الفنية أو الموسيقى حائزاً على شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها وأن يجتاز الفحص المقرر للقبول كما يحق له الالتحاق بقسم التدبير المنزلي أو التربية الابتدائية دون تقديم ذلك الفحص .

ب - معاهد المعلمين المهنية :

أن يكون حائزاً على شهادة الدراسة الثانوية العامة المهنية في فرع التخصص أو ما يعادلها .

ج - معهد الحسين الزراعي / القسم الزراعي :-

أن يكون حائزاً على شهادة الدراسة الثانوية العامة / الفرع العلمي أو شهادة الثانوية العامة المهنية الزراعة .

كل من اشعل

د - المعاهد الفنية الهندسية :

أن يكون حائزاً على شهادة الدراسة الثانوية العامة / الفرع العلمي أو شهادة الدراسة الثانوية العامة المهنية الصناعية وذلك حسب التخصص .

هـ - المعاهد الفنية غير الهندسية :

أن يكون حائزاً على شهادة الدراسة الثانوية العامة الأكاديمية أو المهنية ويجري تنظيم القبول في الأقسام المختلفة لتلك المعاهد بموجب تعليمات تصدرها الوزارة .

المادة ٤ - تحدد لجنة التربية والتعليم عدد الطلبة والشعب في ضوء الحاجة وامكانيات المعاهد بتسليم من المديرية المختصة في الوزارة .

المادة ٥ - يفتح باب القبول في المعاهد بعد مضي أسبوعين على بدء الدراسة فيها .

المادة ٦ - للوزير أن يضع التعليمات التي يراها مناسبة لتحقيق أهداف هذا النظام .

المادة ٧ - يلغى نظام المعاهد رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٦ .

١٩٧٥/١١/٢

الحسين بن طلال

وزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي	وزير التقني خالد الحاج حسن	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء وزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير التعمير علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية سالم مساعده	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل سامي ايوب
وزير الداخلية لرؤف التلهوني	وزير الاشغال العامة محمود الحومده	وزير دولة للشؤون الخارجية صادق الشرع	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد العزيز الحياط	وزير الزراعة مروان الحمد
وزير الصناعة والتجارة رجائي المعشر	وزير البلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير الصحة طاراد سعود القاضي	وزير المعدل ناجي حسين الطراوله	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء راكاڤ عتاد الجازي

نحس الحسين للهك ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/١١/٢

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (١٠٤) لسنة ١٩٧٥

نظام رسوم الاعلانات على الطرق خارج حدود البلديات

صادر بالاستناد الى المادة (١٩) من قانون الطرق

رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام رسوم الاعلانات على الطرق خارج حدود البلديات لسنة ١٩٧٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - أ - تستوفي الوزارة عن الاعلانات بما في ذلك الكتابات والصور والعلامات وأية لوحات أخرى توضع ضمن حرم الطريق خارج حدود البلديات رسماً مقداره ثلاثة دنانير عن المتر المربع الواحد أو أي جزء منه عن كل سنة أو أي جزء منها .

ب - يدفع الرسم المخصص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة خلال شهر كانون الثاني من كل سنة وخلال ثلاثين يوماً من تاريخ وضعها لأول مرة إذا تم ذلك خلال السنة .

ج - تحدد شروط وضع الاعلانات ومواصفاتها بتعليمات يصدرها الوزير .

١٩٧٥/١١/٢

الحسين بن طلال

وزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي	وزير التقني خالد الحاج حسن	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير التعمير علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية سالم مساعده	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل سامي ايوب
وزير الداخلية لرؤف التلهوني	وزير الاشغال العامة محمود الحومده	وزير دولة للشؤون الخارجية صادق الشرع	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد العزيز الحياط	وزير الزراعة مروان الحمد
وزير الصناعة والتجارة رجائي المعشر	وزير البلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير الصحة طاراد سعود القاضي	وزير المعدل ناجي حسين الطراوله	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء راكاڤ عتاد الجازي

هكذا من الأشغال

نظم لرسم المعدل لمنتجات الزراعة

بمقتضى المادة (١٩٢) من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/١١/٢
بأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٠٥) لسنة ١٩٧٥

نظام معدل لرسم المنتجات الزراعية والحيوانية

صادر بمقتضى المادتين ١٩٢ و ١٩٩ للمدة من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (النظام المعدل لرسم المنتجات الزراعية والحيوانية لسنة ١٩٧٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - تعدل الرسوم الواردة في البندين أولاً وثانياً من الجدول رقم (١) الملحق بقانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ وفقاً للجدول المبين أدناه :-

أولاً: الرش

نوع العملية	مقدار الرسم
١ - الرش بالتركتور	٥٠٠ فلس عن كل ساعة عمل أو كسورها ويتحمل صاحب العلاقة العلاجات اللازمة .
٢ - الرش بواسطة الموتور ذو العجلتين	٢٥٠ فلسا عن كل ساعة عمل أو كسورها ويتحمل صاحب العلاقة العلاجات اللازمة .
٣ - الرش بواسطة الآليات	١٥٠ فلسا عن كل ساعة عمل أو كسورها ويتحمل صاحب العلاقة العلاجات اللازمة .

ثانياً: الحجر الزراعي / التبخير والمعالجة والفحص والتريخ

نوع العملية	مقدار الرسم ويستوفى على أساس الوزن القائم
١ - أ - تبخير الارساليات الواردة	٢٥ فلسا عن كل طن أو جزء منه وتحمل الوزارة كافة العلاجات اللازمة .
ب - تبخير المنتجات الحلية	٢٥٠ فلسا عن كل طن أو جزء منه وتحمل الوزارة كافة العلاجات اللازمة أو ١٠٠ فلس عن كل طن أو جزء منه إذا قدم صاحب العلاقة العلاجات اللازمة .
ج - تبخير المستودعات	٢٥٠ فلسا عن كل متر مكعب أو جزء منه وتحمل الوزارة العلاجات اللازمة أو ١٠٠ فلس عن كل متر مكعب أو جزء منه إذا قدم صاحب العلاقة العلاجات اللازمة .

نوع العملية

مقدار الرسم ويستوفى على أساس الوزن القائم

٢ - الفحص والمعالجة :
أ - في المراكز البرية
٢٥٠ فلسا عن كل طن أو جزء منه مهبا بلغت حمولة الناقل البرية أو وزن الأرسالية الاجبالي القائم .

ب - في ميناء العقبة
٢٥٠ فلسا عن كل طن أو جزء منه حتى ١٠٠ طن و ٥ فلسات عن كل طن أو جزء منه زيادة عن المئة طن الأولى .

٣ - الترخيص :

أ - ترخيص تعاطي مهنة ديناران (وتجدد الرخصة سنويا) .

استيراد العلاجات الزراعية

ب - ترخيص تعاطي مهنة دينار واحد (وتجدد الرخصة سنويا) .

بيع العلاجات

ج - ترخيص مثاقيل ديناران (وتجدد الرخصة سنويا) .

الاشجار أو الشجيرات

المادة ٣ - يعدل البند رابعا من الجدول رقم (١) الملحق بقانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ حسب التفصيل التالي :-

أ - يلغى ما جاء في البند ١ من الفقرة (أ) منه ويستعاض عنه بما يلي :-

١ - نقل الخشب المصنع من الحراج الحكومية أو المملوكة .
٢ - نقل الخشب الخام من الحراج الحكومية أو المملوكة

٢٠ فلسا عن كل مائة كيلو غرام أو جزء منه .
ب - تستبدل كلمة الاحتطاب الواردة في البند (٨) من الفقرة (أ) منه بكلمة (الاستثمار) .

المادة ٤ - يلغى الجدول رقم (٢) الملحق بقانون الزراعة رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٣ ويستعاض عنه بالجدول المبين أدناه :-

١ - رسم للمعالجة البيطرية عن الحيوانات للمرة بطريق الترانزيت :

١ - الفصيلة البقرية والجاموس والجمال والخنازير	٢٠ فلسا عن كل رأس
٢ - الفصيلة الخيلية	٣٠ فلسا عن كل رأس
٣ - الفصان والماعز والغزلان	١٠ فلسات عن كل رأس
٤ - القطط والكلاب والحيوانات البرية	٥٠ فلسا عن كل رأس
٥ - طيور الزينة	١٠ فلسات عن كل طير

هذه من الأشهر

ب - رسوم معاينة الحيوانات المستوردة والمصدرة :

- ١ - الفصيلة البقرية والجاموس والجمال والخنازير ٥٠ فلسا عن كل رأس
- ٢ - الفصيلة الخيلية ٥٠ فلسا عن كل رأس
- ٣ - الضأن والماعز والغزلان ٢٠ فلسا عن كل رأس
- ٤ - القطط والكلاب والحيوانات البرية ١٠٠ فلسا عن كل رأس
- ٥ - طيور الزينة ٢٠ فلسا عن كل طير
- ٦ - الحيوانات المخصصة لأغراض الاختيار والبحث العلمي معفاة

ج - رسوم الحجر في الحجر الصحي البيطري عن الحيوانات المستوردة والمصدرة :

- ١ - الفصيلة البقرية والجاموس والجمال والخنازير ٨٠ فلسا عن كل رأس
- ٢ - الفصيلة الخيلية ٩٠ فلسا عن كل رأس
- ٣ - الضأن والماعز والغزلان ٢٠ فلسا عن كل رأس
- ٤ - القطط والكلاب والحيوانات البرية ١٠٠ فلسا عن كل رأس
- ٥ - طيور الزينة ٢٠ فلسا عن كل طير
- ٦ - الحيوانات المخصصة لأغراض الاختيار والبحث العلمي معفاة

د - رسوم معاينة الحيوانات المستوردة والمصدرة :

- ١ - الأبل والحيل والبقر والجاموس والحيوانات الكيرة الأخرى ١٠ فلسات عن كل رأس في اليوم
- ٢ - الأغنام والماعز والحيوانات الصغيرة الأخرى ٥ فلسات عن كل رأس في اليوم

هـ - رسوم تطهير وسائل النقل

١ - رسوم تطهير المكان المخصص للمواشي بالسفن :

- أ - السفينة التي تنقل من ١-١٠٠ رأس من المواشي الصغيرة والكبيرة ديناران
- ب - السفينة الناقلة لعدد من المواشي صافي الحمولة بأطنان لغاية ١٠٠٠ طن ثلاثة دنانير
- ج - السفينة الناقلة لعدد من المواشي صافي الحمولة بأطنان من ١٠٠١ ولغاية خمسة دنانير ٤٠٠٠ طن
- د - السفينة الناقلة لعدد من المواشي صافي الحمولة بأطنان من ٤٠٠١ طن فما فوق سبعة دنانير
- ٢ - رسوم تطهير عن كل سيارة أو شاحنة أو عربة سكة حديد أو طائرة ٥٠٠ فلس

و - رسوم المعاينة عن المصادات والمنتجات الحيوانية المستوردة والمصدرة :

المنتج	الرسم عن كل كيلو غرام مستورده أو مصدرة	الرسم عن كل كيلو غرام مصدرة أو كسوة
١ - جلود الحيوانات أو الزواحف اليابسة أو الملحقة أو الطرية	١٥ فلسا	٥ فلسات
٢ - جلود الحيوانات أو الزواحف المدبوغة ونصف المدبوغة .	٢٠ فلسا	١٠ فلسات
٣ - الأسماك والزواحف البحرية بأنواعها وأشكالها	٥ فلسات	١٠ فلسات
٤ - الأسماك والزواحف البحرية المملحة والمحفظة .	١٥ فلسا	١٠ فلسات
٥ - اللحوم والزيوت الحيوانية	١٥ فلسا	٢٠ فلسا
٦ - العذق والحار والقرن والعظام والأظلاف والحوافر .	فلسا واحدا	فلسا واحدا
٧ - الفراء من أصل حيواني	٥ فلسا	٥ فلسا
٨ - الفراء من جلود الأغنام	١٠ فلسات	٢٠ فلسا
٩ - الفراء من الحيوانات البرية	٢٠ فلسا	١٠٠ فلسا
١٠ - المصارين المملحة	٥ فلسات	٥ فلسات
١١ - الصوف أو الوبر أو الريش أو الشعر بأنواعها	١٠ فلسات	٢٥ فلسا
١٢ - الألبان بأنواعها وأشكالها	٥ فلسات	٢٠ فلسا
١٣ - الحليب الطازج	٥ فلسات	١٠ فلسات
١٤ - مسحوق الحليب	٥ فلسات	٣٠ فلسا
١٥ - الحليب المكثف	٥ فلسات	١٠ فلسات
١٦ - الجعدي	٥ فلسات	١٠ فلسات
١٧ - السمن والزبدة والكريمة	٥ فلسات	٢٠ فلسا
١٨ - عسل النحل	٥ فلسات	٢٠ فلسا
١٩ - الدم المجفف وبقايا أحشاء ولحوم الذبائح المعدة لمثل الحيوانات .	١٠ فلسات	١٠ فلسات
٢٠ - اللحوم المملحة والمحفظة بجميع أنواعها .	١٥ فلسا	١٥ فلسا
٢١ - اللحوم الطازجة والمبردة والمجمدة بجميع أنواعها	١٥ فلسا	١٥ فلسا
٢٢ - لحوم الدواجن بجميع أنواعها وأشكالها .	٢٠ فلسا	٢٥ فلسا
٢٣ - البيض المجفف ومسحوق البيض	٢٠ فلسا	٢٠ فلسا
٢٤ - بيض التفريخ	معفاة	معفاة
٢٥ - بيض الاكل بقشرة	٥٠ فلسا عن كل (١٠٠) بيضة مستوردة أو مصدرة وتغنى كل كمية أقل من ذلك .	معفاة

المادة ٥ - يلغى الجدول رقم (٣) الملحق بقانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ ويستعاض عنه بالجدول المبين ادناه:

أ - رسوم تسويق المنتجات الزراعية (محسوبة على أساس الوزن القائم)

الرسم عن كل طن	الرسم عن كل طن
مستوردة أو كسورة	مصدر أو كسورة
١ - الخضار والفواكه الطازجة	٣٠ فلسا
٢ - الخضار والفواكه الجافة والمحافظة	١٥٠ فلسا
٣ - الحبوب ومشتقاتها	١٥٠ فلسا
٤ - المنتجات الزراعية الأخرى	١٥٠ فلسا

ب - رسوم تسويق المنتجات الحيوانية (محسوبة على أساس الوزن القائم) :

١ - لحوم الحيوانات واللدواجن والأسماك الطازجة	٢٥٠ فلسا
والحمدة والمبردة والمعلبة	
٢ - المنتجات الحيوانية الأخرى	٢٥٠ فلسا

ج - رسوم تسويق البيض :

١ - بيض الاكل	٥ فلسات عن كل ١٠٠ بيضة مستوردة وتعفى كل كمية أقل من ذلك
٢ - بيض التفريخ	معفاة
٣ - البيض المجهف	١٠ فلسات عن كل كيلو غرام مستوردة أو كسورة
٤ - الحيوانات والدواجن والأسماك الحية	معفاة

المادة ٦ - أ - رسوم الخدمات لخلايا النحل :

١ - فرز العسل لكل خلية حديثة	١٠٠ فلس
٢ - الكشف الدوري على المنحل	٢٠٠ فلس
٣ - تحويل الخلية البلدية لخلية حديثة	٢٠٠ فلس
٤ - تشيئة النحل (الإشراف على إغلاق ونقل الخلايا) لكل خلية	١٠٠ فلس
٥ - أسكان الطرود ومجهز الخلية	٢٠٠ فلس
٦ - تقسيم الخلايا للطرود الصناعية	١٠٠ فلس
٧ - تصميم تأسيس منحل جديد	٥٠٠ فلس
٨ - تغذية النحل لكل خلية	٥٠ فلس

ب - رسوم المعالجة للأمراض الشائعة في النحل :

١ - الحشرة الشمعية لكل خلية	٢٠٠ فلس
٢ - الحشرة الأوربي لكل خلية	٥٠٠ فلس
٣ - قراد النحل لكل خلية	٣٠٠ فلس

« وتقدم الوزارة العلاجات اللازمة مجاناً »

المادة ٧ - تعفى النباتات والحيوانات والمنتجات الزراعية والحيوانية المستوردة والمصدرة من كافة الرسوم المنصوص عليها في هذا النظام وأي ملحق أو أي تشريع آخر في الحالات التالية :-

- إذا كانت باسم جلالة الملك المعظم .
 - إذا كانت لأحدى المصالح الحكومية أو المجالس البلدية أو المجالس القروية .
 - إذا كانت لأحدى السفارات أو القنصليات العربية أو الأجنبية شريطة المعاملة بالمثل .
 - إذا كانت لمصالح وكالة الغوث وليس لموظفيها بالذات .
 - إذا كانت لأحدى الهيئات أو المؤسسات العلمية أو الفنية أو الدينية أو الخيرية المعترف بها في المملكة الأردنية الهاشمية .
 - إذا كانت مستوردة باسم قوات الجيوش العربية المرابطة في المملكة الأردنية الهاشمية مباشرة وغير محالة على متعهدين .
 - إذا كانت على حساب الممولات العربية أو الأجنبية .
 - إذا كانت معفاة بالاتفاقيات الدولية المعقودة مع الحكومة .
- المادة ٨ - يلغى أي تشريع يتعارض أحكامه مع أحكام هذا النظام .

١٩٧٥/١١/٢

الحسين بن طلال

وزير الريية والتعلم دوقان المنداي	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والنفط زيد الرفاعي
وزير التنوير علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية سالم مساعده
وزير الدخيل لروت التلهوني	وزير الأشغال العامة محمود الحوامده	وزير الدولة صادق الشرع	وزير الأوقاف والشؤون والمقدرات الإسلامية عبد العزيز الخياط
وزير الصناعة والتجارة رجائي المعشر	وزير الدخيل للشؤون البلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير الصحة طراد سعود القاضي	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء راجي حنين الطراوة
			رئيسة الوزراء راكنا عناد الجازي

هذه من الأصول

نحس الحسين للهك ملك المملكة العربية السعودية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/١١/٢
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (١٠٦) لسنة ١٩٧٥

نظام معدل لنظام علاوات المهن الهندسية المساعدة

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام علاوات المهن الهندسية المساعدة لسنة ١٩٧٥) ويقرأ مع النظام رقم (٣٩) لسنة ١٩٧٥ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من النظام الأصلي بإضافة الفقرة (ح) التالية إلى آخرها .

ح - الموظفون العاملون في أية مهنة أخرى يقرر مجلس الوزراء شمولها بأحكام هذا النظام بناء على تسيب من وزير المالية .

١٩٧٥/١١/٢

الحسين بن طلال

وزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي	وزير التقــل خالد الحاج حسن	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عـرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الراعي
وزير التموين علي حسن عودة	وزير المواصلات احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية سالم مساعده	وزير الشؤون الاقتصادية والعمل سامي ايوب
وزير الداخلية فروت التهلوني	وزير الاشغال العامة محمد الحوامده	وزير دولة للشؤون الخارجية صادق الشرع	وزير الاوقاف والشؤون والمقاسمات الاسلامية عبد العزيز الخياط	وزير الزراعة مروان الحمود
وزير الصناعة والتجارة رجائي المعشر	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير الصحة طراد سعود القاضي	وزير العـمل ناجي حسين الطراونه	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء واكان عتاد الجلازي

نحس الحسين للهك ملك المملكة العربية السعودية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/١١/٢
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٠٧) لسنة ١٩٧٥

نظام مكافآت المناهج والكتب المدرسية

صادر بمقتضى المادة (٥٠) من قانون التربية والتعليم رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام مكافآت المناهج والكتب المدرسية لسنة ١٩٧٥) ويعمل به اعتباراً من تساريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

الوزارة	وزارة التربية والتعليم
المجلس	مجلس التربية والتعليم
الوزير	وزير التربية والتعليم
الوكيل	وكيل وزارة التربية والتعليم
الجنة	لجنة المكافآت المشكلة بموجب هذا النظام
القسم	قسم المناهج والكتب المدرسية في وزارة التربية والتعليم
الكتاب المدرسي	الكتاب الذي يضم الخبرات التعليمية لمنهج مادة معينة لصف معين او صفوف معينة .
المذكرة المدرسية	المذكرة التي تضم مادة دراسية محل مشكلة تعليمية مؤقتة وتقوم مقام الكتاب المدرسي .

المادة ٣ - تحقيقاً للغايات المقصودة من هذا النظام تشمل كلمة (المؤلف) او (الشخص) حيثما وردت فيه المجموع من المؤلفين او الاشخاص اذا قام بتأليف الكتاب او ترجمته او باعداد المذكرة المدرسية او بأي عمل آخر مما هو متصو عليه في هذا النظام أكثر من مؤلف او شخص واحد . وتعتبر المكافآت أو الاجور المقررة مستحقة لهم بمجموعهم وليس لكل واحد منهم ، ويتحملون بصفتهم تلك القيام بجميع الاعمال والاقتراعات والواجبات المنصوص عليها في هذا النظام الا اذا نص فيه على خلاف ذلك .

المادة ٤ - تدفع لكل عضو من أعضاء المجلس وامين سره مكافأة شهرية قدرها خمسة وعشرون ديناراً وذلك مقابل قيامهم بالهام والواجبات المنوطة بهم والمتعلقة بالمناهج والكتب المدرسية .

هذه من الأعمال

- المادة ٥ - أ - تدفع لرئيس القسم ولكل عضو من أعضائه مكافأة شهرية قدرها خمسة عشر ديناراً وذلك مقابل قيامهم بالمهام والواجبات والأعمال التي يقومون بها في القسم والمتعلقة بالمنهج والكتب المدرسية.
- ب - تنطبق أحكام المكافأة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة على أي من موظفي الوزارة عندما يتدرب للعمل في القسم للتأهيل بمهام وواجبات تشبه في طبيعتها المهام والواجبات التي يقوم بها أعضاء القسم ويشترط في ذلك أن يتم الانتداب بقرار من الوزير بناء على تنسيب من الوكيل وأن لا يتقاضى الموظف المتدرب أية مكافأة من المكافآت المنصوص عليها في هذا النظام.
- المادة ٦ - أ - تدفع لكل عضو من أعضاء اللجنة المكلفة بوضع المنهج لاية مادة من المواد في المرحلة الابتدائية مكافأة مالية أولية قدرها أربعون ديناراً يضاف إليها ديناران عن كل حصّة في منهاج تلك المرحلة يكلف بالمساهمة في وضعها، على أن لا يزيد مجموع المكافأة التي تدفع للعضو الواحد على مائة وعشرين ديناراً.
- ب - تدفع لكل عضو من أعضاء اللجنة المكلفة بوضع المنهج لاية مادة من المواد في مناهج المرحلة الثانوية مكافأة مالية أولية قدرها أربعون ديناراً. يضاف إليها مبلغ ثلاثة دنانير عن كل حصّة في منهاج تلك المرحلة يكلف بالمساهمة في وضعها، على أن لا يزيد مجموع المكافأة التي تدفع للعضو الواحد على مائة وعشرين ديناراً.
- ج - تدفع لكل عضو من أعضاء اللجنة المكلفة بوضع المنهج لمادة من المواد في مناهج معاهد المعلمين مكافأة مالية أولية قدرها أربعون ديناراً. يضاف إليها ديناران عن وضع المنهج لكل ساعة دراسية معتمدة في تلك المعاهد على أن لا يزيد مجموع المكافأة التي تدفع للعضو الواحد على مائة وعشرين ديناراً.
- المادة ٧ - يعامل أعضاء اللجان المكلفة بوضع المنهج للمدارس والمعاهد المهنية طبقاً لما ورد في الفقرتين (ب) و(ج) من المادة (٦) من هذا النظام، وذلك حسب مستوى تلك المدارس والمعاهد، على أن تكون المكافأة التي تدفع لأي عضو في هذه الحالة للحصّة العملية مساوية لنصف المكافأة المخصصة للحصّة النظرية.
- المادة ٨ - تدفع لكل عضو من أعضاء اللجان التي يشكّلها الخپاس للتنسيق بين اللجان المكلفة بوضع المنهج أو تعديلها مكافأة مالية يقرها الوزير بناء على تنسيب اللجنة على أن لا تزيد المكافأة التي تدفع للعضو الواحد في هذه الحالة على مائة دينار.
- المادة ٩ - أ - تدفع لمؤلف الكتاب المدرسي الفائز بقرار من الوزير وتنسيب من اللجنة مكافأة أولية مقدارها ثلاثمائة دينار يضاف إليها مايلي:
- ١ - سبعون ديناراً عن كل حصّة منهجية أسبوعية يدرس فيها الكتاب في الصفوف الابتدائية.
- ٢ - مائة دينار عن كل حصّة منهجية أسبوعية يدرس فيها الكتاب في الصفوف الإعدادية.
- ٣ - مائة وعشرون ديناراً عن كل حصّة منهجية أسبوعية يدرس فيها الكتاب في المرحلة الثانوية وعن كل ساعة معتمدة في معاهد المعلمين.
- ب - لا يجوز أن يزيد الحد الأعلى لمجموع المكافأة التي تدفع عن الكتاب الواحد بمقتضى أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة على سبعمائة وخمسين ديناراً وتشمل المكافأة أعداد الرسوم والخطوط البيانية والصور والوسائل التعليمية الأخرى التي يستعملها الكتاب كجزء منه، ويلتزم المؤلف بتدقيق ملازم الكتاب والإشراف على طباعة الطبعة الأولى منه وذلك دون أي مقابل.

- ج - إذا لم يتم مؤلف الكتاب الفائز بأعداد الرسوم والخطوط والصور والوسائل التعليمية الأخرى المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة يقوم مدير المناهج بتكليف من يراه مناسباً بأعدادها مقابل أجره مناسبة يقرها الوزير بتنسيب من اللجنة، وتقتطع من مبلغ المكافأة المستحقة لمؤلف الكتاب الفائز.
- د - للوزير بتنسيب من اللجنة أن يقرر دفع مكافأة لاتزيد على سبعين ديناراً لمؤلف الكتاب الفائز إذا تجاوزت تكاليف أعداد الرسوم والخطوط والصور والوسائل التعليمية الأخرى التي تعتبر جزءاً من الكتاب مائة دينار.
- هـ - إذا تعلق على مؤلف الكتاب الفائز تدقيق ملازم الكتاب والإشراف على طباعة الطبعة الأولى منه لأي سبب من الأسباب يقوم مدير المناهج بتكليف من يراه مناسباً للقيام بذلك مقابل أجره التدقيق المنصوص عليها في المادة (١٦) من هذا النظام وتقتطع من المكافأة المستحقة لمؤلف الكتاب.
- المادة ١٠ - إذا تقررت ترجمة أي كتاب ليكون كتاباً مدرسياً فتدفع إلى الشخص الذي ترجمه مكافأة يقرها الوزير بتنسيب من اللجنة، على أن لا تزيد على سبعمائة وخمسين ديناراً.
- المادة ١١ - تدفع للشخص الذي كلف بأعداد مذكرة مدرسية فازت في التقييم مكافأة مالية يقرها الوزير بتنسيب من اللجنة، على أن لا تزيد المكافأة للمذكرة على نصف المكافأة المستحقة للكتاب المدرسي الأصلي، وإذا حولت المذكرة إلى كتاب مدرسي فتدفع للمؤلف باقي المكافأة المستحقة وفق أحكام هذا النظام.
- المادة ١٢ - تدفع لكل عضو من أعضاء اللجنة المكلفة بوضع دليل المعلم في تدريس منهاج له كتاب مدرسي مقرر مكافأة مالية تعادل مثل ونصف مثل المكافأة التي تستحق للعضو الذي يضع ذلك المنهج وفقاً لما هو مقرر في هذا النظام وإذا لم يكن للمنهاج كتاب مدرسي مقرر فتدفع للعضو المكلفة بوضع دليل المعلم مكافأة تعادل ثلاثة أمثال المكافأة التي تستحق للعضو الذي يضع ذلك المنهج.
- المادة ١٣ - يقرر الوزير بتنسيب من اللجنة مقدار المكافأة المناسبة لكل من يشترك أو يقوم منفرداً بدراسة أو تعديل أو تنقيح أي من المناهج أو الكتب أو المذكرات المدرسية أو أدلة المعلمين أو أي جزء منها، على أن لا تتجاوز المكافأة في أي حالة من تلك الحالات نصف المكافأة المقررة لمن يشترك في وضع تلك المناهج أو الكتب أو المذكرات أو الأدلة بمقتضى أحكام هذا النظام.
- المادة ١٤ - إذا لم ينجح أي عضو من أعضاء اللجنة المكلفة بوضع المناهج أو الكتب أو أدلة المعلمين العمل الذي أوكل إليه وانقطع عنه لعذر مقبول فتدفع له مكافأة تتناسب مع الجهد الذي بذله، وإذا عين عضو آخر خلفاً له في اللجنة فتدفع له ما تبقى من مكافأة العضو السابق ويتم تقدير المكافأة في الحالتين بقرار من الوزير بناء على تنسيب للجنة.
- المادة ١٥ - تدفع لكل عضو من أعضاء أي لجنة تكلف بدراسة مشاريع أي كتاب مدرسي بقصد تقييمها واختيار الكتاب الفائز من بينها مكافأة أولية مقدارها عشرة دنانير تضاف إليها مكافأة مقدارها (٢٪) - اثنان بالمائة - من مثل المكافأة التي يستحقها مؤلف الكتاب الفائز وذلك عن كل نسخة من مشاريع الكتاب الواحد التي يكلف العضو بدراستها ماعداً مشاريع كتب الصفين الأول والثاني الابتدائيين التي يقرر الوزير بتنسيب من اللجنة المكافأة المناسبة بشأنها.

المادة ١٦ - أ - مع مراعاة الفقرة (ب) من هذه المادة تدفع لكل شخص يكلف بتدقيق الكتب المدرسية التي يتم طبعها اجرة على النحو التالي :

دينار	فلس	
٢	٠٠٠	اجرة تدقيق المزمرة المشكولة شكلا كاملا
١	٥٠٠	اجرة تدقيق المزمرة المشكولة شكلا جزيا
١	٢٥٠	اجرة تدقيق المزمرة غير المشكولة

ب - تكون اجرة تدقيق المزمرة الواحدة من الكتب المخطوطة التي تطلع للمرة الاولى ديارين اثنين .

المادة ١٧ - للوزير بتنسيب من اللجنة ان يقرر منح مكافأة مالية مناسبة لأي شخص لاشتمله احكام المواد السابقة من هذا النظام يساهم بمجهود فكري او عمل اضافي في الشؤون والاعمال المتعلقة بالمناهج والكتب المدرسية بما في ذلك اعمال المجلس أو القسم أو أية لجنة تكلف بالقيام بأي من تلك الشؤون والاعمال.

المادة ١٨ - تشكل (لجنة المكافأة) برئاسة الوزير وعضوية كل من مدير المناهج وامين سر المجلس تتولى تسبب المكافآت المنصوص عليها في هذا النظام .

المادة ١٩ - للوزير ان يصدر التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

المادة ٢٠ - يُلغى (نظام مكافآت المناهج والكتب المدرسية) رقم (٩٤) لسنة ١٩٦٦ وجميع التعديلات التي ادخلت عليه .

١٩٧٥/١١/١٢

الحسين بن طلال

وزير التربية والتعليم دوقان الهنداوي	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرافعي
وزير التعمير علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشوكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية سالم مساعده
وزير الداخلية ثروت الظهوري	وزير الاشغال العامة ووزير النقل بالوكالة محمد الحوامده	وزير الدولة للشؤون الخارجية صادق الشرع	وزير الاوقاف والشؤون والمقدمات الاسلامية عبد العزيز الخطاط
وزير الصناعة والتجارة ووزير الزراعة بالوكالة وجاني المشير	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير الصحة طراد سعود القاضي	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء ناجي حسين الطراونه

هكذا من الأعمال

نعم الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/١١/٩

أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٠٨) لسنة ١٩٧٥

النظام المالي للمتحف الشعبي

للحلي والازياء الشعبية

صادر بالاستناد الى المادتين ٤٨ و ٤٩ من قانون الآثار القديمة رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٨

المادة ١ - يسمى هذا النظام (النظام المالي للمتحف الشعبي للحلي والازياء الشعبية لسنة ١٩٧٥) .

المادة ٢ - يكون للكتابات والعيارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :-

المتحف	المتحف الشعبي للحلي والازياء الشعبية
المجلس	مجلس ادارة المتحف المؤلف بالاستناد الى الفقرة (أ) من المادة (٤) من نظام المتحف الشعبي للحلي والازياء الشعبية رقم ١١ لسنة ١٩٧٤ :
الرئيس	رئيس المجلس .
موظفو المحاسبة	الحاسبون وامين الصندوق واي موظف يعين او يعهد اليه مسؤولية مالية تتعلق باعمال المتحف .

المادة ٣ - يتولى موظفو المتحف باشراف الرئيس جمع التراث الشعبي من الحلي والملابس الشعبية الاردنية وعرضها على الجمهور .

المادة ٤ - يتولى الرئيس الاشراف العام على الحسابات والمعاملات المالية والادارية المتعلقة بالمتحف .

المادة ٥ - يتولى موظفو المحاسبة مسك حسابات المتحف وفق الاصول المالية المرعية .

المادة ٦ - أ - يستوفى من زوار المتحف بموجب تذاكر خاصة ذات ارقام متسلسلة رسم زيارة وفق الترتيب التالي :-

١ - مبلغ (٣٠) فلس عن الزائر الذي لا يتجاوز ١٥ سنة من العمر .

٢ - مبلغ (١٠٠) فلس من الزائر الذي يتجاوز ١٥ سنة من العمر .

٣ - مبلغ (٣٠) فلس عن الزائر اذا كان ضمن فريق يتجاوز عدده عشرة اشخاص .

- ب - تعتبر هذه الرسوم من مصادر تمويل المتحف .
 ج - - تطبع التذاكر وتحفظ وتصرف وفقا لللائحة المالية المرفقة .
 د - - يعني طلاب المدارس والوافدون ضمن رحلات مدرسية من رسوم الدخول الى المتحف .
 المادة ٧ - ١ - - تودع الاموال المخصصة للمتحف في احد البنوك المحلية بخضاره المجلس .
 ب - - يتم الصرف من هذه الاموال بموجب مستندات صرف اصولية ومرخصة قانونيا ويتحارب موقعه من رئيس المجلس واحد اعضاء المجلس .
 المادة ٨ - - يتم شراء الخلي والملابس الشعبية الاردنية والوازم الاخرى :-
 ١ - - من قبل رئيس المجلس اذا لم يزد المبلغ عن (٥٠) دينار .
 ب - - ويوافق المجلس اذا زاد المبلغ عن (٥٠) دينار .
 ج - - ينظم بالمشتريات مستندات ادخال وتسجل في سجل الوازم كمية وسعرا ووصفا .

١٩٧٥/١١/٩

الحسين بن طلال

وزير الزراعة والتعليم ذوقان الخندواوي	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء وزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير التعمير علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية سالم مساعده
وزير الداخلية ثروت التلهوني	وزير الاشغال العامة محمود الخوامده	وزير الشؤون الخارجية صادق الشرع	وزير الاوقاف والشؤون والمقننات الاسلامية عبد العزيز الحياط
وزير الصناعة والتجارة ووزير الزراعة بالوكالة رجائي المعشر	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير الصحة طراد سعود القاضي	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء راكان عناد الجازي

نظام معدل لنظام المتحف الشعبي للحلي

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
 وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/١١/٩
 نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام معدل لنظام المتحف الشعبي للحلي
 والايزياء الشعبية

- المادة ١ - - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام المتحف الشعبي للحلي والايزياء الشعبية لسنة ١٩٧٥) ويقرأ مع النظام رقم (١١) لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل كنظام واحد ويحل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
 المادة ٢ - - تعمل المادة (٧) من النظام الاصيل بشطب عبارة (تحت إشراف دائرة الآثار العامة) الواردة في الفقرة (١) منها .
 المادة ٣ - - تعمل المادة (٨) من النظام الاصيل بشطب عبارة (ضمن ميزانية دائرة الآثار العامة) الواردة فيها .
 المادة ٤ - - تلغى المادة (٩) من النظام الاصيل ويستعاض عنها بما يلي :-
 المادة (٩) - - يستوفى من زوار المتحف رسم زيارة وفقا للترتيبات والشروط المنصوص عليها في النظام المالي للمتحف .

١٩٧٥/١١/٩

الحسين بن طلال

وزير الزراعة والتعليم ذوقان الخندواوي	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء وزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير التعمير علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية سالم مساعده
وزير الداخلية ثروت التلهوني	وزير الاشغال العامة محمود الخوامده	وزير الشؤون الخارجية صادق الشرع	وزير الاوقاف والشؤون والمقننات الاسلامية عبد العزيز الحياط
وزير الصناعة والتجارة ووزير الزراعة بالوكالة رجائي المعشر	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير الصحة طراد سعود القاضي	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء راكان عناد الجازي

عن الحسين بن علي بن الحسين

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقدره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/١١/٩
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١١٠) لسنة ١٩٧٥

نظام معدل لنظام الهيئة التدريسية في الجامعة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الهيئة التدريسية في الجامعة الاردنية لسنة ١٩٧٥) ويقرأ مع (نظام الهيئة التدريسية في الجامعة الاردنية لسنة ١٩٧٣) المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٧٣/١١/١.

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٢٢) من النظام الاصلي ويستأض عنه بما يلي :-

المادة ٢٢

أ - لمجلس العمداء بعد أخذ رأي مجلس القسم ومجلس الكلية أن يمنح عضو هيئة التدريس اجازة بدون راتب لمدة سنة أو جزء منها قابلة للتجديد بحيث لا يزيد مجموعها عن ثلاث سنوات ولا يمنح عضو هيئة التدريس اجازة ثانية الا بعد مرور مثلي مدة الاجازة السابقة أو مرور خمس سنوات على انتهاء تلك الاجازة أيما أكثر .
ب - يستثنى من تحديد الفترة الزمنية في الفقرة السابقة (أ) ومن شرط تثبيت عضو هيئة التدريس الذي يمين بمنصب وزاري .

١٩٧٥/١١/٩

الحسين بن طلال

وزير التربية والتعليم ذوقان الخنداقوي	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	وزير الاشغال العامة وزير النقل والوكالة محمد المومند	وزير الصناعة والتجارة وزير الزراعة والوكالة رجائي المعشر
وزير المواصلات احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب يركات	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير الشؤون البلدية والقروية محمد عضوب الزين
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل سامي ايوب	وزير المالية سالم مساعده	وزير الاشغال العامة وزير النقل والوكالة محمد المومند	وزير الصناعة والتجارة وزير الزراعة والوكالة رجائي المعشر
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل سامي ايوب	وزير المالية سالم مساعده	وزير الاشغال العامة وزير النقل والوكالة محمد المومند	وزير الصناعة والتجارة وزير الزراعة والوكالة رجائي المعشر
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل سامي ايوب	وزير المالية سالم مساعده	وزير الاشغال العامة وزير النقل والوكالة محمد المومند	وزير الصناعة والتجارة وزير الزراعة والوكالة رجائي المعشر
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل سامي ايوب	وزير المالية سالم مساعده	وزير الاشغال العامة وزير النقل والوكالة محمد المومند	وزير الصناعة والتجارة وزير الزراعة والوكالة رجائي المعشر
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل سامي ايوب	وزير المالية سالم مساعده	وزير الاشغال العامة وزير النقل والوكالة محمد المومند	وزير الصناعة والتجارة وزير الزراعة والوكالة رجائي المعشر
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل سامي ايوب	وزير المالية سالم مساعده	وزير الاشغال العامة وزير النقل والوكالة محمد المومند	وزير الصناعة والتجارة وزير الزراعة والوكالة رجائي المعشر
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل سامي ايوب	وزير المالية سالم مساعده	وزير الاشغال العامة وزير النقل والوكالة محمد المومند	وزير الصناعة والتجارة وزير الزراعة والوكالة رجائي المعشر

الاتفاقيات

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٢٥٣٠ تاريخ ١٩٧٥/١١/٢ المتضمن للموافقة على اتفاقية التعاون الاردني الكويتي في مجالات التعمير والتنمية التي تم التوقيع عليها مع ما تضمنته من اعفاءات.

اتفاقية

التعاون الاردني الكويتي في مجالات التعمير والتنمية

انه في يوم الاربعاء الموافق ١٩٧٥/١٠/٢٩، تم الاتفاق والتراضي بين كل من :

اولا : حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ويمثلها السيد الدكتور رجائي المعشر وزير الصناعة والتجارة (طرف اول)
ثانيا : حكومة دولة الكويت ويمثلها السيد احمد علي الدعيج نائب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب للمجموعة الاستشارية العقارية .

تمهيد

تحقيقاً لسياسة التعاون العربي الرامي الى استثمار الاموال العربية في البلاد العربية فقد رأت حكومة دولة الكويت استثمار ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار اميركي تقوم المجموعة الاستشارية العقارية وهي شركة مساهمة كويتية مقفلة (ويشار اليها مجتمعين او منفردن فيما بعد بالمجموعة) باستثمار ذلك المبلغ من اموالها في تنفيذ مشاريع التعمير والتنمية في المملكة الاردنية الهاشمية التي وافقت على ذلك .

ولذا فقد اتفق الجانبان تنظيماً للتعاون بينهما على توقيع هذا الاتفاق المتضمن الاسس العامة التي تحدد نطاق وشروط التعاون في المجالات المذكورة اعلاه على النحو المنصوص عليه فيما بعد وعلى ان تحدد الشروط التفصيلية لكل مشروع استثماري وفق ما يتم التعاقد عليه مع المجموعة عن كل مشروع .

ماده اولى : يحظر التمهيد السابق جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق .

ماده ثانيه : بموجب هذا الاتفاق تساهم المجموعة برأسمال بنك الاسكان بشراء ثلاثة ملايين سهم قيمتها ثلاثة ملايين دينار اردني عن أصل الاسهم الخاصة البالغة عشرة ملايين سهم بالشروط التي تتفق عليها المجموعة مع مجلس ادارة البنك وذلك وفق الاسس التالية :-

١ - تتمتع الاسهم التي يساهم فيها الجانب الكويتي طبقاً لهذه المادة بالامتيازات والاعفاءات التي تتمتع بها الاسهم الممتازة طبقاً لقانون البنك رقم (٤) لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون المؤقت رقم (١٤) لسنة ١٩٧٥ على ان أية تعديلات تطرأ على هذا القانون لا تؤثر على حقوق الجانب الكويتي بالنقص أما الزيادة فتكون بموافقة .

٢ - يمثل الجانب الكويتي في مجلس ادارة بنك الاسكان بعضو واحد يعينه وزير المالية الكويتي .

هكذا من الأعمال

- ٣ - لا تستوفي مساهمة المجموعة الكويتية في بنك الاسكان اية ارباح الا بعد مرور سنتين على دفع تلك المساهمة بالكامل وينظم الاتفاق الخاص بين المجموعة وبنك الاسكان طريقه التصرف بهلكا الارباح.
- ٤ - تدفع ارباح الاسهم الخاصة بالجانب الكويتي بالعملة الاجنبية القابلة للتحويل.
- ٥ - تتمتع المجموعة بأولوية الاكتتاب في أية سهم جديدة يصدرها البنك نتيجة لزيادة رأسماله عن الحد المصرح به حاليا بمقتضى احكام المادة (٨) من قانون البنك رقم ٤ لسنة ٧٤ المعدل بالقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٧٥ وذلك بنسبة مساهمتها في رأس المال الحالي.
- ٦ - يفرد اتفاق خاص بمساهمة الجانب الكويتي في بنك الاسكان فيما لم ينظم في هذا الاتفاق.

مادة ثالثة : الاستثمار الاقتصادي وتكوين الشركات

يتم الاتفاق بين الجانبين على تكوين شركات فيما بينها لانشاء واستثمار المشاريع التي يتفق على اقامتها وفقا لما يلي :-

- ١ - يقوم الجانب الكويتي بتكليف مكاتب الدراسات بدراسة المشاريع التي يتفق عليها الجانبان والزرع اقامتها على ان تتم الدراسات المطلوبة خلال مدة معقولة تتفق مع حجم وطبيعة تلك المشاريع .
- ٢ - تتخذ قيمة الاراضي والخصص البنينة التي يقدمها الجانب الاردني في الدراسة الاولى التي يقوم بها الطرف الكويتي وتعتمد بعد موافقة الطرفين عليها وتحمل الشركة نفقات حلة للدراسات .
- ٣ - عند الانتهاء من الدراسة المطلوبة تقوم المجموعة بتسليمها الى الشركة التي تقوم باعتادها على ان يتم ذلك في مدة محددة من قبل الاطراف المعنية .
- ٤ - يؤلف الجانبان شركة او عدة شركات مستقلة يكون رأسمالها من حصة نقدية او عينية يقدمها اي من الجانبين وتقوم على النحو المشار اليه في البند الثاني ، ويجوز ان تزيد مساهمة الجانب الكويتي في اية شركة من الشركات التي تأسست طبقا لهذا البند على (٥٠ ٪) .
- ٥ - تحتلك الشركة المشاريع المنشأة وتوزع الارباح بين الجانبين كل بنسبة مساهمته في رأس المال .
- ٦ - تكون لكل شركة شخصية اعتبارية ولها مجلس ادارة ويكون موطنها ضمن الاراضي الاردنية .
- ٧ - يتكون مجلس الادارة من عدد من الاعضاء ويكون لكل جانب عدد منهم بنسبة مساهمته في رأس المال .
- ٨ - تودع المجموعة حصتها من رأس المال المائد لكل من الشركات التي ستؤسس في المصارف الاردنية .

مادة رابعة : يجوز للمجموعة ان تراول جميع انواع المشاريع الاستثمارية بعدموافقة الحكومة الاردنية كما يجوز للمجموعة ان تدبر المشاريع الاستثمارية لحساب الغير ، بما في ذلك المشاريع التي تقوم عليها الشركات المكونة بين الطرفين والمنصوص عليها في المادة الثالثة بموافقة الاطراف الاخرى مقابل نسبة معينة يتفق عليها في حينها . ويجوز للمجموعة ان تقتصر من المصارف والبنوك العالمية والمحلية متى دعت الحاجة الى ذلك ، مقابل رهن الاراضي والمباني التي تدبرها بعد موافقة اصحابها .

مادة خامسة : الامتيازات والاعفاءات

اولا : لفضان تنفيذ هذا الاتفاق ترخص الحكومة الاردنية بافتتاح مكتب للمجموعة في عمان وفروع وتوكيلات في سائر مدن المملكة الاردنية الهاشمية ويعتبر التوقيع على هذا الاتفاق بمثابة الموافقة على منح الترخيص المذكور .

ثانيا : تتمتع المشاريع والاعمال المنفلة بموجب هذا الاتفاق بالامتيازات والاعفاءات التالية :-

- ١ - عدم تأميم المشاريع او مصادرتها او الاستيلاء عليها او فرض الحراسة غير القضائية عليها .
- ٢ - تعفى من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية ارباح المجموعة الناشئة من مشاريعها في المملكة الاردنية الهاشمية لمدة ست سنوات من تاريخ بدء اشغال او انتاج كل مشروع .
- ٣ - يسمح بالادخال المؤقت للآليات والمعدات والاجهزة اللازمة لانشاء المشاريع التي تتولاها المجموعة لقاء ضمان مالي من المجموعة لحين اعادة تصديرها او التخليص عليها بعد الانتهاء من استعمالها .
- ٤ - لا تعتبر الشركات المنشأة بموجب هذا الاتفاق من شركات القطاع العام .
- ٥ - الاعفاء من قوانين رقابة النقد بالنسبة لرأس المال المستثمر وعائلاته .
- ٦ - السماح باعادة استثمار عائد المشاريع في مشاريع جديدة تعامل ذات معاملة الاموال المستثمرة بموجب هذا الاتفاق .
- ٧ - اعطاء المجموعة جميع المعلومات وتقديم جميع التسهيلات اللازمة لدراسة وتنفيذ المشاريع والاشراف عليها .
- ٨ - الاعفاء من قيود الاستيراد عن طريق ميناء العقبة .
- ٩ - تعطى الاولوية للمجموعة في تنفيذ الخدمات والمرافق العامة الداخلة في المشاريع التي تنفذها .
- ١٠ - ا - اعفاء العاملين في المجموعة من غير الاردنيين من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية واعفاء سياراتهم بمعدل سيارة للشخص كل سنتين واثاث بيوتهم الذي يصل خلال سنة من تاريخ توليهم العمل في المملكة من الرسوم الجمركية واية ضرائب اورسوم او عائدات اخرى .
- ب - اعفاء سيارتين كل سنتين واثاث وتجهيزات مكاتب المجموعة من الرسوم الجمركية والرسوم والموالذ الاخرى .
- ١١ - تطبيق قانون تشجيع الاستثمار في المملكة الاردنية الهاشمية على كافة مشاريع المجموعة في حدود ما نص عليه القانون والاستفادة من جميع المميزات التي قد تمنح لرؤوس الاموال العربية والاجنبية داخل المملكة الاردنية الهاشمية .
- ١٢ - الموافقة على تحويل رأس المال والارباح دون التقيد بالمدة والاقساط .
- ١٣ - اعفاء العاملين في المجموعة او معها من اي قيد ودون توقف على موافقة في حالة تحويل الرواتب او الاجور بالنسبة لغير الاردنيين .
- ١٤ - تسهيل الاجراءات الخاصة بتأثيرات الدخول والخروج من والى المملكة الاردنية للعاملين في او مع المجموعة .

مادة سادسة / التحكيم

- ١ - اتفق الجانبان على ان كل نزاع ينشأ عن تنفيذ هذا الاتفاق او تفسيره يحل بطريقة التحكيم بواسطة هيئة تحكيم مكونة من ثلاث اعضاء يختار كل جانب عضوا فيها ويختار العضو الثالث من قبل الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

هكذا من الأعمال

٢ - تفصل هذه الهيئة فيما يعرض عليها خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تكوينها ويكون قراؤها نهائيا وملزما للطرفين .

٣ - يبقى القانون الاردني هو النظم والمرجع في تحديد العلاقات بين الطرفين المتعاقدين في كل ما لم يرد عليه نص هذا الاتفاق :

٤ - تعتبر هذه الاتفاقية سارية المفعول من تاريخ التصديق عليها من السلطات المختصة في البلدين .

الطرف الاول بصفته	الطرف الثاني بصفته
الدكتور رجائي المشر	احمد علي دعيج
وزير الصناعة والتجارة	نائب رئيس مجلس الادارة
	والعضو المنتدب للمجموعة
	الاستشارية المقارية

بسم الله الرحمن الرحيم

بمقتضى المادتين الثامنة والتاسعة من القانون المعدل لقانون اكااديمية الطيران الملكية الاردنية رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٥
نصدر اراءنا بما هو آت :-

١ - يعين السادة التالية اسمائهم اعضاء في مجلس ابناء اكااديمية الطيران الملكية الاردنية :-

- ١ - السيد علي غندور
- ٢ - الشريف غازي راكان
- ٣ - الزعيم الركن عبود سالم
- ٤ - السيد خالد شومان
- ٥ - السيد منير عطالله
- ٦ - السيد خالد الرفاعي

٢ - يعين السيد علي غندور رئيساً لمجلس ابناء اكااديمية .

١٩٧٥/١١/١٠

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء
زيد الرفاعي

وزير النقل بالوكالة
محمود الحواملة

هكذا من العمل

قرار رقم ١٥ لسنة ١٩٧٥

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتايه المؤرخ ١٢/٧/١٩٧٥ رقم م/٥٣/٩١٣٦ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادة ١٢ من قانون مؤسسة الاقراض الزراعي رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣ وبسبب ما اذا كانت مؤسسة الاقراض الزراعي تملك بمقتضى هذه المادة الصلاحية لاصدار قرار باخضاع الموظف الذي يعين بعد نفاذ هذا القانون لاحكام قانون التقاعد او لاحكام نظام صندوق الادخار رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٣ اذا لم تكن أصلاً قد مارست صلاحيتها في اصدار قرار بوقفه في هذا الخصوص ام ان علم اصدارها مثل هذا القرار القرار يعتبر بمثابة قرار بعدم اخضاعه للتقاعد ؟

وبعد الاطلاع على كتاب مدير عام مؤسسة الاقراض الزراعي الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٧/٧ وتطبيق النصوص القانونية يتبين :-

١ - ان الفقرة الثانية من المادة ١٢ المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي (يجوز للمؤسسة ان تضع لموظفيها بما فيهم المدير العام ونائبه او مستخدميها الذين يعينون او يستخدمون بعد نفاذ هذا القانون نظاماً خاصاً بالادخار يقره مجلس الوزراء ويقرن بموافقة جلالة الملك، كما يجوز لها ان تقرر اعتبارهم او ايا منهم خاضعين للتقاعد بموجب قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه) .

٢ - ان الفقرة (ب) من المادة الثالثة من نظام صندوق الادخار لموظفي مؤسسة الاقراض الزراعي رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٣ تنص على ما يلي (تسري احكام هذا النظام على الموظفين والمستخدمين الذين يتقاضون رواتب شهرية مقررة في ميزانية المؤسسة وتم تعيينهم بعد نفاذ قانون المؤسسة رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣ ولم تقرر المؤسسة بموجب الفقرة (٢) من المادة الثانية عشرة من قانون المؤسسة اعتبارهم خاضعين للتقاعد بمقتضى قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ والتعديلات التي ادخلت عليه والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه) .

٣ - ان هذا الديوان كان بتاريخ ١٩٧٣/٩/٩ اصدر قرارا برقم ٢٥ لسنة ١٩٧٣ منشور في العدد ٢٤٥٢ من الجريدة الرسمية فسر فيه الفقرة الثانية من المادة (١٢) المشار اليها بأن قرر ان مؤسسة الاقراض ذاتها هي صاحبة الصلاحية في اعتبار الموظف الذي يعين بعد نفاذ هذا القانون خاضعاً للتقاعد بموجب قانون التقاعد المدني او اعتباره خاضعاً لاحكام نظام صندوق الادخار رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٣ . وان مثل هذا الموظف لا يكون خاضعاً للتقاعد الا اذا قررت المؤسسة اعتباره كذلك .

ويستفاد من هذا القرار التفسيري الذي له قوة القانون عملاً بالفقرة الرابعة من المادة ١٢٣ من الدستور ومن المادة ٣ من نظام صندوق الادخار ان الموظف الذي يتم تعيينه بعد نفاذ قانون المؤسسة المشار اليه يعتبر خاضعاً لنظام صندوق الادخار اذا كانت المؤسسة لم تقرر عند تعيينه اخضاعه لاحكام قانون التقاعد المدني .

ولهذا فان سكوت المؤسسة عند تعيين الموظف عن بيان وضعه القانوني من حيث اخضاعه او عدم اخضاعه لاحكام قانون التقاعد يجب ان يفسر على انه ركوز منها على نص الفقرة (ب) من المادة الثالثة من نظام صندوق الادخار التي تعتبر الموظف في مثل هذه الحالة خاضعاً تلقائياً لاحكام هذا النظام .

وحيث لا يوجد في القانون او النظام المذكورين آنفاً نص يجيز للمؤسسة بعد خضوع الموظف لنظام صندوق الادخار ان تعود وتقرر اعتباره خاضعاً للتقاعد ، فان المؤسسة لا تملك الصلاحية لاصدار قرار جديد باخضاعه للتقاعد بعد ان كان خاضعاً لنظام الصندوق .

لهذا ما تقرر في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاريخ ١٤ / ١ / ١٩٧٥ .

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب مؤسسه	المستشار الحقوقي	عضو محكمة	الرئيس الثاني	بتفسير القوانين الرئيس
الاقراض الزراعي	لرئاسة الوزراء	التميز	لحكمة التمييز	الاول لحكمة التمييز
مساعد نائب المدير	شكري المهدي	عبد الرحيم الواكد	نجيب الرشدان	موسى الساك

هذا من الأعمال

قرار رقم «١٦» لسنة ١٩٧٥

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٨١٢/١٤/٧٢٤ رقم ٩٧٥/٧/٢٤ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادتين ١٠٦ و ١٠٩ من قانون النقل على الطرق رقم ٤٩ لسنة ٩٥٨ وبيان ما هو المقصود بكلمة (المنطقة) الواردة في الفقرة الثانية من المادة ١٠٩ وهل انها تعني المنطقة البلدية ام المنطقة الادارية ؟ وبعد الاطلاع على كتاب وزير الداخلية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٧/٢١ وتديق النصوص القانونية يتبين /-

١ - ان المادة ١٠٦ المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي (ترخص وتسجل سيارات الشحن الخاصة بعد التثبيت من الحاجة اليها) /-

- ١ - لصالح الدولة او البلديات او المؤسسات العامة .
- ٢ - للمباني والمباني السياسية والقنصلية في المملكة الاردنية الهاشمية .
- ٣ - لأصحاب الصناعات والمشاغل اليدوية والتعاونيات الزراعية .
- ٤ - لأصحاب الامتيازات من شركات وافراد .
- ٥ - لأصحاب الجرارات الزراعية وآلات التقليب والآلات الميكانيكية السيارة غير المعدة لنقل البضائع .
- ٦ - لأصحاب المزارع والمزارعين .
- ٧ - للمستشفيات والمؤسسات العلمية والتجارية والاديرة والمدارس والفتاوى وشركات الطيران ... الخ .
- ٨ - المحلات التجارية التي توزع اصنافها على المنازل والمحلات ولأصحاب حقول الأزهار والمناحل ... الخ .

ب- ان المادة ١٠٩ تنص على ما يلي /-

- ١ - لا يمكن تطبيق احكام المادتين ١٠٦ و ١٠٧ من هذا القانون الا بناء على تنسيب من الوزارة المختصة .
- ٢ - يعتبر نقلا للبضائع دون عوض الاشياء التي يملكها صاحب السيارة الخاصة والتي تقتضي مهنته بصنعها او باستعمالها في عمله بتحويلها او توزيعها شريطة ان لا يتجاوز نقلها في التوزيع حدود المنطقة الموجود عملها فيها .

وباستقراء نصوص قانون النقل على الطرق نجد ان المشرع قد أورد كلمة (المنطقة) في بعض نصوصه موصوفة بكلمة (البلدية) اي المنطقة البلدية كما هو الحال في النصوص التالية /-

- ١ - الفقرة (٢٠) من المادة الثانية .
- ٢ - الفقرة (أ) من المادة ٢٠ .
- ٣ - الفقرة الأولى من المادة ٣٧ .
- ٤ - المادة ٣٩ .
- ٥ - المادة ٥٧ .
- ٦ - المادة ٦٩ .

٧ - البند الثالث من الفقرة (أ) من المادة ١٨٩ والفقرة (ب) من نفس المادة .

كما أورد كلمة (المنطقة) في بعض النصوص الأخرى غير موصوفة بهذا الوصف كما هو الحال في المادة ١٠٩ المطلوب تفسيرها .

وبستفاد من ذلك ان نية المشرع بهذا الخصوص قد اتجهت الى ايراد الوصف المذكور عندما يكون المقصود بكلمة (المنطقة) للمنطقة البلدية دون غيرها والى عدم ايراد الوصف عندما لا يكون المقصود بها المنطقة البلدية .

وحيث ان هذا القانون في المادة الثانية منه قد وضع تعريفا لعبارة (منطقة البلدية) ولم يضع تعريفا لكلمة (المنطقة) ، فانه ينبغي تفسير هذه الكلمة على ضوء مجموع نصوص القانون واغراضه .

وباستقراء هذه النصوص نجد انها تعتبر دائرة السير تابعة لوزارة الداخلية ، كما انها تعتبر وزير الداخلية او من ينييه هو سلطة الترخيص ، وكذلك فان لجان السير المركزية والفرعية شكلت على اساس المناطق والمراكز الادارية كما هو واضح من نص المادة الثانية منه . وهذا يعني ان المقصود بكلمة (المنطقة) الادارية الموصوفة بنظام التقسيمات الادارية وليس المنطقة البلدية ما دامت قد وردت غير موصوفة بهذا الوصف .

يؤيد هذا النظر ان ترخيص سيارات الشحن الخاصة اعمالا لنص المادة ١٠٦ المطلوب تفسيرها لا ينحصر بالسيارات التي يتعامل اصحابها اعمالهم في المنطقة البلدية وانما يشمل ايضا السيارات التي يتعامل اصحابها اعمالهم خارج المناطق البلدية كاصحاب التعاونيات الزراعية واصحاب المزارع والمزارعين واصحاب المناحل وغيرهم .

ولهذا فاننا نقرر ان كلمة (المنطقة) الواردة في الفقرة الثانية من المادة ١٠٩ انما تعني المنطقة او المناطق الادارية المتاحة قانونا لتوزيع بضاعة فيها . وذلك اذا لم يكن الترخيص منحصرا في منطقة بلدية او مكان معين .

صدر بتاريخ ١٩٧٥/١١/٤

رئيس الديوان الخاص	عضو	عضو	عضو	عضو
بتفسير القوانين	الرئيس الثاني	عضو المحكمة التمييز	المستشار الحقوقي	مندوب وزارة الداخلية
الرئيس الأول لمحكمة التمييز	محكمة التمييز	لرئاسة الوزراء	مساعدا لوزير الداخلية	مساعدا لوزير الداخلية
موسى الساكت	نجيب الرشيدان	عبد الرحيم الواكد	شكري المهدي	سالم الكسواني

هذه من الأعمال

قرار رقم ١٧ لسنة ١٩٧٥

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٧٥/١٠/٢٥ رقم ش/١٣٩٩٧/١١ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير عبارة (مؤسسة تجارية أو صناعية عامة) الواردة في الفقرة الأولى من المادة /٤٣ من قانون نقابة المحامين النظاميين رقم ١١ لسنة ٩٧٢ وبين ما هو المقصود منها ؟ .

وبعد الاطلاع على كتاب نقيب المحامين الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ٩٧٥/١٠/٢٠ وتديق النصوص القانونية يتبين : -

- ١ - ان الفقرة الأولى من المادة /٤٣ المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي (على كل مؤسسة تجارية أو صناعية عامة أو شركة مساهمة عامة أو أية شركة أو مؤسسة اجنبية أو أي فرع لها مهما كان اسما لها ان تعين لها وكيل أو مستشارا قانونيا من المحامين المسجلين في سجل المحامين الاساتذة بموجب عقد خطي مسجل لدى الكاتب العدل).
 - ٢ - ان الفقرة الثالثة من نفس المادة تنص على ما يلي (يحدد النظام الداخلي للنقابة عدد الشركات والمؤسسات التي يحق للمحامي الواحد ان يكون مستشارا او ممثلا لها) .
 - ٣ - ان الفقرة (٨) من المادة / ٤٤ من النظام الداخلي لنقابة المحامين النظاميين تنص على انه لا يجوز للمحامي الواحد ان يكون مستشارا او وكيلًا عاما لأكثر من ثلاث شركات او شركتين ومؤسسة أو مؤسستين وشركة من الشركات والمؤسسات المذكورة في المادة / ٤٣ من قانون نقابة المحامين .
 - ٤ - ان هذا الديوان كان بتاريخ ٩٦٥/١١/٨ اصدر قرارا برقم / ١٩ نشر في العدد ١٨٩٢ من الجريدة الرسمية ذكر فيه ان (المؤسسات العامة) هي المؤسسات التي تتوفر فيها العناصر التالية : -
 - أ - ان تكون من اشخاص القانون الاداري وتدار وفقا لتنظيم القانون العام واساليبه وتستخدم السلطة العامة في سبيل تحقيق اهدافها .
 - ب - ان تكون الخدمات التي تقوم بها خدمات عامة .
 - ج - ان تعتبر اموالها اموالا عامة وان تتبع في حساباتها ورقابتها القواعد المتبعة بشأن اموال الدولة .
 - د - ان يعتبر موظفوها موظفين عموميين وقراراتهم قرارات ادارية .
 - هـ - ان يكون لها حق ابرام العقود وان تتمتع بامتيازات مالية مخفضة .
- وعلى ضوء هذا القرار فان عبارة (مؤسسة تجارية أو صناعية عامة) الواردة في الفقرة الأولى من المادة / ٤٣ من قانون نقابة المحامين النظاميين انما تعني المؤسسات العامة التي تتوفر فيها العناصر المشار اليها آنفا وتؤسس بقانون شرطية ان يكون الهدف من تأسيسها ادارة مرفق عام ذي صفة تجارية أو صناعية كؤسسة عالية للطيران ومؤسسة ادارة وتنمية اموال الايتام والمؤسسة البحرية لبناء العتبة وغير ذلك من المؤسسات العامة ذات الاهداف التجارية أو الصناعية . اما المؤسسات العامة التي لم يكن الهدف من تأسيسها تجاريا أو صناعيا كالبنك المركزي فلا تدخل في مفهوم المؤسسات المنصوص عنها في المادة / ٤٣ (١) .

هكذا من الأشمل

وعليه فان مثل تلك المؤسسات هي التي يتوجب عليها ان تعين لها وكيلًا أو مستشارا قانونيا من المحامين الاساتذة تطبيقا لنص الفقرة الأولى من المادة / ٤٣ المشار اليها وهي التي ينطبق عليها حكم المادة / ٤٤ من النظام الداخلي لنقابة المحامين النظاميين التي تمنع المحامي الواحد ان يكون مستشارا او وكيلًا عاما لأكثر من ثلاث شركات او شركتين ومؤسسة أو مؤسستين وشركة من الشركات والمؤسسات المذكورة في المادة / ٤٣ من القانون المذكور .

وعليه فاننا نقرر تفسير العبارة المطلوب تفسيرها على هذا الوجه .

صدر بتاريخ ١٩٧٥/١١/٤ .

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
مندوب وزارة العدل	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني لمحكمة	الرئيس الأول لمحكمة
مفتش وزارة العدل	لرئاسة الوزراء	التمييز	التمييز	موسى الساكت
ابراهيم حجازين	شكري المهدي	عبد الرحيم الراكدة	نجيب الرشدان	